قبل ان تتزود ايران بالقنبلة النووية

على اسرائيل ان تقدم على السلام مع سورية او ان تشن عليها الحرب بسرعة قبل أن يصبح الوقت متأخرا

■ الرئيس رونالد ريغان اعتبر معمر القذافي «خطراً على الامن القومي الامريكي والسياسة الخارجية». الزعيم الليبي المحاط بالمرافقات اللواتي يحرسنه نعت البيت الابيض بـ«البيت الاسود». أما الرئيس بوش سيد الدمقرطة فقد أجرى مع الدكتاتور الليبي محادثات سرية وقرر قبل ثلاثة اشهر استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا وشطب اسمها من قائمة الارهاب. بعد ذلك بمدة قصيرة تراجع بوش عن سياسته «الصليبية» تجاه ايران وعرض على حكومة احمدي نجاد رزمة جيدة من الامتيازات وعلى رأسها ازالة المقاطعة الاقتصادية الامريكية عن طهران. كان لواشنطن ايضا ممثل في «محادثات الاطراف الستة» الجارية مع كوريا الشمالية بقيادة الاصلاحي المعروف كيم جونغ ـ ايل.

لو كانت لدى سورية كمية كافية من البترودولارات لشراء التكنولوجيا النووية لم يكن بوش ليتوجه لتوني بلير حتى يطالب كوفي عنان بأن يطلب من الاسد بان يكلف خاطره ويغلق قناة السلاح الايرانية لحزب الله. الدولة الاعظم في العالم كانت لتجد طريقا أقصر لدمشق لو ارادت بما في ذلك اقتراح ازالة الصدأ عن قناة المفاوضات السلمية مع اسرائيل. صحيح أن الاسد هو الاخر ليس مرشحا لجائزة نوبل للسلام ولكن من الصعب الادعاء بان سورية تحدق السلام العالمي بالخطر اكثر من ايران وكوريا الشمالية أو اكثر مما فعلته ليبيا حتى الآونة الاخيرة.

بوش يستطيع السماح لنفسه بتسوية الحسابات مع الاسد حول دعمه لمعارضي الولايات المتحدة في بداية الحرب في العراق وبلبلة رأس سورية بالاجراءات الديمقراطية. اسرائيل هي التي ستدفع ثمن سياسة الخصام التجريدية الامريكية. ليس هناك أي مؤشر بأن سورية ستساعد في تطبيق قرار مجلس الامن رقم 1701 الصادر في آب (اغسطس) 2006 من قبل ان تقترح الولايات المتحدة و/او اسرائيل عليها الثمن المعروف ـ تطبيق قرار مجلس الامن 242 الصادر في حزيران (يونيو) 1967 وقرار الجامعة العربية الصادر في آذار (مارس) 2002 على هضبة الجولان. الاسد لا يصرح فقط بأن الوضع الراهن القائم ليس خيارا مطروحا في العلاقات بين سورية واسرائيل اذ أن وزير الدفاع السوري حسن تركماني ونظيره الايراني مصطفى محمد ـ نجار وقعا على اتفاق للتعاون العسكري. وفي ختام زيارة الوزير الايراني قال التركماني: «نحن نشكل جبهة مشتركة ضد التهديدات الاسرائيلية». و «ايران تعتبر أمن سورية أمنها الخاص». صحيفة «الشرق الاوسط» كتبت حينئذ بأن ايران ستمول صفقة سلاح من روسيا والصين واوكرانيا لسورية اضافة الى عتاد عسكري سوري من مدافع وذخيرة صاروخية وصواريخ ايرانية الصنع. وفي نفس المناسبة مددت سورية الاتفاق مع ايران حول تسهيل مرور شاحنات الاسلحة الى لبنان. المحادثات تمحورت ايضا حول دعم حماس والجهاد الاسلامي في كفاحهما ضد اسرائيل ومنافسة فتح.

بعد أن جبى العمى والغرور منا في الفترة الاخيرة ثمنا يصعب تحمله كان من المتوقع ان «تقول القيادة الحقيقة للشعب» كما اعتاد صاحب جائزة نوبل للسلام شمعون بيريس القول. الحقيقة هي أن الجهات المسؤولة عن التقدير في اسرائيل توصي المستوى السياسي اثر الحرب في لبنان بالتخلص فورا من حالة اللاحرب واللاسلم في الساحة السورية. هم يعرضون على القادة خيارين اثنين. الاول ـ مفاوضات حثيثة مع سورية (ولبنان) مقابل هضبة الجولان (وشبعا)، ابعاد الحلف الايراني ـ السوري عن الحدود الاسرائيلية وايقاف دعم فصائل الرفض الفلسطينية.

اما الخيار الثاني فهو ـ حرب وقائية سريعة ضد سورية من قبل ان تتزود ايران بالقنبلة النووية ومن قبل ان تستكمل طهران تحويل الجيش السوري الى جيش حديث مزود باحدث الوسائل. حسب التقديرات الحذرة لن تتواصل هذه العملية اكثر من عامين. لشدة الاسف لن تكون لدينا في المستقبل المنظور حكومة قادرة على اجراء المفاوضات مع سورية ولا يوجد في واشنطن رئيس يقوم بذلك من أجلنا. لذلك انتم مدعوون للمحافظة على نظافة الملاجئ.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/8/21

ايهود اولمرت

بشار الاسد

هذه ليست طريقة لعقد الاتفاقات

اسرائيل تواصل سياستها ضد الفلسطينيين كالمعتاد غير آبهة بالتطورات الايجابية الداخلية

■ السياسة أحادية الجانب تبدو الآن بعد أحداث لبنان وغزة مائلة للموت. لم يعد هناك حديث عن الانطواء أحادي الجانب. والى جانب ذلك قد تحين ساعة شقيقتها التوأم: الجدار الفاصل. ما هو الداعي للجدار عندما تصبح الحرب قائمة على الكاتيوشا والقسام وعمليات الاختطاف؟ لو أن الجدار كان قائما وفق الخط الاخضر لكان ذلك منطقيا، ولكن ما إن بدأ يتغلغل في الضفة وخصوصا في منطقة القدس، حتى تحول الى خطة إلحاق هذيانية غير قابلة للتنفيذ تقريبا، وسببا للمعاناة والظلم والاضطهاد التي لا يمكنها أن تصمد على مدى الايام. البديل الوحيد لسياسة أحادية الجانب كان وما زال السعي لعقد الاتفاق. الفلسطينيون يطلبون ذلك، وفي الايام الأخيرة هم يحاولون التمهيد والاعداد لهذه العملية. في الاسبوع الماضي مكث الرئيس الفلسطيني محمود عباس ثلاثة ايام في غزة وأجرى محادثات مطولة مع قادة حماس. كما أنه عقد للمرة الاولى اجتماعا لمجلس الأمن القومي في السلطة الفلسطينية بمشاركة رئيس الحكومة اسماعيل هنية ووزير الداخلية سعيد صيام المسؤول عن اجهزة الأمن الداخلي في السلطة.

الموضوع الاول من حيث الأهمية الذي بُحث كان اقامة حكومة وحدة وطنية. كل الأطراف السياسية الفلسطينية تدرك أن هناك حاجة للالتفاف على المقاطعة المفروضة على حكومة حماس من قبل اغلبية دول العالم. كيف السبيل الى ذلك؟ تشكيل حكومة جديدة لا تقوم تركيبتها على حزب واحد، أي حماس، كما هو حاصل حتى اليوم. للوهلة الاولى يبدو الطريق نحو مثل هذه الحكومة معبدا. هنية نجح في انتزاع موافقة كل الأطراف على «التهدئة»، وبالفعل توقف اطلاق صواريخ القسام تقريبا بصورة تامة. هناك ايضا خطة سياسية متفق عليها وهي «وثيقة الأسرى» التي تتضمن اعترافا غير مباشر باسرائيل.

من التسريبات المختلفة في وسائل الاعلام الفلسطينية يمكن الاستدلال ايضا أنه كان هناك تقدم في المفاوضات حول اطلاق سراح جلعاد شليط. الوسطاء هم حكومتا مصر وقطر اللتان بلورتا اقتراحا يتم فيه نقل جلعاد شليط الى مصر، ومن ثم يبدأ البحث في قائمة من ستمائة سجين يتوجب أن تقوم اسرائيل باطلاق سراحهم مقابل ذلك. الحديث يدور عن نساء فلسطينيات سجينات في اسرائيل وفتيان حتى سن الثامنة عشرة وسجناء قدامى موجودين في السجون منذ فترة ما قبل اوسلو والسجناء المرضى.

في القيادة الفلسطينية تسود قناعة بأن استمرار الهدوء سيؤدي الى اطلاق سراح شليط والسجناء الفلسطينيين وتشكيل حكومة وحدة ـ الأمر الذي يتيح استئناف العملية السياسية فيما بعد. ولكن يتبين أن الأمور ليست بسيطة الى هذا الحد. عباس، هنية وأعوانهما يضعون شروطا صعبة ضد بعضهم البعض. عباس يطالب حماس باعتراف أكثر صراحة باسرائيل وبالاتفاقات السياسية والتنصل من العنف، كما قرر قادة الرباعية الدولية. هنية من ناحيته يطالب ببقاء حماس على رأس الحكومة الجديدة وأن تكون فيها اغلبية لوزراء الحركة. عزام الأحمد، من حركة فتح، رد عليه قائلا: «لن نوافق على أن نكون مجرد اضافة للحكومة وسنطالب بالشراكة الكاملة فيها». فهل يمكن التوصل الى تسوية؟ عضو البرلمان المستقل من غزة، زياد أبو عمرو، المقبول على الجانبين اقترح العودة الى فكرة حكومة التكنوقراط.

حكومة اسرائيل تتصرف وكأن كل التزاحمات والتفاعلات السياسية الفلسطينية مسألة لا تعنيها. هم يواصلون اقتلاع اشجار الزيتون، كما حدث في الآونة الأخيرة في قرية زيوبة قضاء جنين، ومصادرة الاراضي من اجل الجدار والاستيطان (في الاسبوع الماضي وصلت شكاوى من منطقة سوسيا وحلحول وبيت أُمر والعروب وجبل الخليل وطولكرم وفرعون في الضفة). يواصلون الاجتياحات والتصفيات والاعتقالات وآخرها كان اعتقال نائب رئيس الحكومة ناصر الشاعر الذي اعتقل من منزله في رام الله وانضم الى عشرات السياسيين الآخرين من حماس، من وزراء واعضاء برلمان معتقلين في اسرائيل. مع أو من دون علاقة بذلك، تواصل خلايا فصائل مختلفة في الضفة الاعداد للعمليات، وكالعادة ليست هناك نهاية لعمليات التنكيل على الحواجز التي لا تقلق أحدا في اسرائيل باستثناء مجموعة نساء «محسوم ووتش».

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/8/21

عليها الاستعداد للمواجهة القادمة مع سورية

الاستخبارات في اسرائيل لم تتحقق من قدرات حزب الله وتسليحه قبل الحرب

■ كانت أسهم النقد التي سُدت في بداية الحرب الى الاستخبارات (وفي مركزها «أمان»)، في موضوع صواريخ حزب الله: لم تعرف الاستخبارات كم من الصواريخ يملك حزب الله، وما هي أنواعها، وأين هي وما يشبه ذلك من الاتهامات.

مر وقت قليل واتضح أن هذه هي الاتهامات التي لا طائل فيها. في نهايتها وبعدها تُسدد أسهم النقد الى الاستخبارات في موضوع آخر: الصواريخ المضادة للدبابات عند حزب الله. هذه الصواريخ، من جميع الأنواع، أصابت عشرات الدبابات ومركباتنا المدرعة وأفضت الى مقتل عشرين من جنود الدبابات والى جرحى كثيرين. لقد تحدت مدرعاتنا. من بين جميع الصواريخ برز الصاروخ الجديد، «كورينت». له مدى أقصى يبلغ 5,5كم في النهار، و3,5كم في الليل، وهو ينقض على الهدف موجها بشعاع ليزر، ويخترق ما ثخانته 1,2م من الفولاذ، بعد أن يخترق التدريعات الفعالة. بكلمات اخرى، إنه يخترق جميع أنواع دبابات «المركفاه» عندنا بتدريعها الحالي.

هذه الصواريخ، وصواريخ ذات مدى أقصر وقدرة اختراق أقل للفولاذ (تسمى «ماتيس ـ 17»)، أُعطيت لسورية في نهاية التسعينيات واستوعبت في كتائب الكوماندو السورية الكثيرة. اشترتها سورية، ولم تشتر دبابات وطائرات مطورة، كجزء من تصورها أن المعركة في مواجهة المدرعات الاسرائيلية في الحرب القادمة ستكون في الأساس باستعمال خلايا «كورينت» و«ماتيس» للكوماندو. وبهذا كانت التهمة في هذه المرة أن الجيش الاسرائيلي لم يعرف أن «كورينت» موجود في أيدي حزب الله. في «معاريف»، في يوم الاربعاء الماضي، قال المحلل العسكري للصحيفة: «قبل نشوب الحرب لم يعرفوا في الجيش الاسرائيلي أن السوريين نقلوا الى حزب الله صواريخ كهذه». في «يديعوت احرونوت» في نهاية الاسبوع اقتُبس من كلام قائد مدرعات دهش لم يعرف عن وجود الصاروخ في أيدي حزب الله، ولو عرف لكان استعد استعدادا مغايرا.

احق ذلك؟ واذا نقل السوريون صواريخ «كورينت» الاولى الى حزب الله في نهاية 2002 وبداية 2003. بعد ذلك بزمن قصير، في شباط (فبراير) 2003، أصدرت «أمان» ورقة «أضواء حمراء» في الموضوع. هذه الورقة نتاج أحد دروس يوم حرب الغفران، ومفاجأة صواريخ ساغر عند القوات المحاربة. هدف هذه الورقة إضاءة ضوء أحمر عند جميع الجهات ذات الصلة في الجيش الاسرائيلي وخارجه (مثل قيادة ذراع البر، وادارة دبابة المركفاه، والقيادة الملائمة، وجهات البحث والتطوير وجهات اخرى). فيما يتعلق بتهديد سلاح (ذخيرة) نظرية قتالية جديدة عند العدو، تُعرض قواتنا للخطر، وتبعثها على تطوير ردود مضادة.

أشارت الورقة الى أن صواريخ ومنصات اطلاق «كورينت» موجودة كما يبدو في أيدي حزب الله، وفصلت الأخطار التي ستتوقع في لبنان: مدى طويل، وقدرة اختراق عالية، وقدرة اطلاق في الليل، وحصانة في وجه التشويش، وقدرة على التحرك وعلى البقاء عالية، وقدرة اطلاق نحو مواقع عسكرية ايضا. والى ذلك حصلت «أمان» على جزء من نظام «كورينت» وأجرت عليه تجارب وعمليات مُتخيلة مع جميع الجهات ذات الصلة في الجيش الاسرائيلي.

السؤال هو، بالطبع، هل تغلغلت جميع هذه المعلومات الى المقاتلين في الأسفل، وتُرجمت الى تدريبات ملائمة للقوات، وفي ضمنها قوات الاحتياط؟.

أين في الحقيقة فوجئ «أمان» والجيش الاسرائيلي؟ أولا، بالكميات الكبيرة جدا لقواعد اطلاق «كورينت» (عشرات كثيرة كما يبدو) التي أعطاها السوريون لحزب الله، وثانيا، بحقيقة أنها أُرسلت الى حزب الله وهي في داخل الصناديق التي وصلت مباشرة من روسيا «الى وزارة الدفاع السورية»، مع جميع علامات الارسالية. في واقع الأمر، ارسالية روسية من الصواريخ الى حزب الله.

ومرة اخرى، من الواجب أن نعود لنؤكد. قلة قليلة فقط تعرف كل شيء ـ ماذا كان، وماذا يقع الآن، وماذا سيكون. لن تستطيع الاستخبارات أبدا اطلاق كل شيء حتى لو ملكت جميع موازنة الجيش الاسرائيلي. من يعتقد ذلك يعش في عالم أغبياء.

الاستخبارات ايضا تخطئ، وتخطئ خطأ كبيرا. الشيء المهم هو ألا تكون مشلولة نتيجة النقد السلبي الذي لا أساس له، وأن تُعد نفسها، وسريعا، للفحص عن الأخطار التي ما تزال تواجهنا وهي غير قليلة. أولها: تسرع بشار الأسد الأهوج الى تنفيذ عملية برية خاطفة في هضبة الجولان على أيدي الكوماندو مع وباء «كورينت» و«ماتيس» عنده.

عاموس غلبوع
كاتب دائم في الصحيفة
(معاريف) 2006/8/21

حسن نصرالله

كما هي الحال مع ايران والسودان

مجلس الأمن في معضلة لأنه ليس قادرا على تطبيق القرارات التي تصدر عنه

■ جاكي ساندرز، ممثلة بارزة للولايات المتحدة في مؤسسات الامم المتحدة، وقد حاولت الرد قبل عدة ايام على سؤال معقد. مجلس الأمن يُزمع على البحث في ارسال قوة عسكرية الى السودان من اجل وضع حد لابادة الشعب في منطقة دارفور، ولكن مشكلة صعبة تقف في طريقه: الحكومة السودانية ليست معنية بمثل هذه القوة. ساندرز قالت أن من الممكن بالتأكيد تمرير قرار مناقض لموقف حكومة الخرطوم، ولكن هل من الممكن ارسال قوة الى بلد رغما عنه؟ هنا تتعقد الاجابة: «سيكون من المفيد ان تعاونت الحكومة وساعدت في تحقيق الهدف»، قالت ساندرز.

وهكذا يظهر مجلس الأمن بكامل اعتباريته وكامل ضعفه. من جهة ـ امكانية اتخاذ قرار ملزم متفق عليه من اجل تطبيق قانون ونظام داخل دولة سيادية، ومن جهة اخرى الصعوبة في تطبيق هذا القرار في ظل غياب الاستعداد الحقيقي لاستخدام القوة الدولية حتى من اجل منع مذبحة.

هذا ما حدث ايضا بصدد القرار الذي أوقف الحرب في لبنان. جهود كثيرة بُذلت من اجل هذا القرار، والاجماع الذي تم التوصل اليه فيه حدث بأعجوبة. الآن قال الرئيس بوش في خطابه في هذا الاسبوع في يوم السبت: نحن نسعى الى تحويل الكلمات الى أفعال. منذ اللحظة التي بدأت فيها مساعي التطبيق أخذت المصاعب تبرز على الارض. فرنسا لا تسارع الى ارسال جنودها كما وعدت. ماليزيا ليست مقبولة على اسرائيل لانها لا تعترف بوجودها. عملية التجهيز بطيئة ومتعثرة ونتائجها لم تتضح بعد اسرائيل التي سارعت الى الترحيب بقرار الأسرة الدولية ستمنى بخيبة الأمل. وهذه ليست المرة الاولى على ما يبدو، كما أنها ليست الأخيرة.

مسألة قدرة مجلس الأمن على التنفيذ ليست بسيطة أصلا. للوهلة الاولى يبدو أن من المريح لاسرائيل أن ينجح مجلس الأمن في تنفيذ وظيفته في لبنان ـ والأكثر من ذلك ايضا في القضية الهامة: المشروع النووي الايراني الذي تقترب لحظة الحسم فيه بسرعة. إلا أن مجلس الأمن القوي والفعال هو حربة ذات حدين. اسرائيل تمتعت في الماضي في مرات عديدة من حقيقة أن قرارات أقل لطفا لم تُطبق بناء على رفضها لها. الادارة الامريكية التي تقيم بنفسها علاقات معقدة مع الامم المتحدة ومؤسساتها تواجه هي الاخرى معضلة مشابهة. مسؤول بارز في الادارة الامريكية قال في الآونة الأخيرة لصحيفة «هآرتس»، أن قرار فرض العقوبات على ايران هو اختبار هام للمجلس، ولكنه اعترف في نفس السياق أنه ليس على قناعة بأن العقوبات ستجدي نفعا. كما أنه ليس واضحا تماما، حسب قوله، كيف سيكون من الممكن عموما تدارس جدوى هذه العقوبات في الزمن الحقيقي. العقوبات كما قال هي في الواقع خطوة هامة وضرورية على طريق تدارس الخيارات الاخرى، أي العمل العسكري في حالة لم تقم ايران بايقاف مشروعها. الادارة تنظر الى مجلس الأمن بعين ارتيابية، ولكن وضع المجلس يستوجب الاستخدام العقلاني لكل ما يمكنه أن يعطيه. ايام ولاية بوش الثانية هي ايام تُركز على التعاون مع «الشركاء»، والتركيز على الدبلوماسية. مجلس الأمن هو أداة للحصول على الشرعية للعمليات المشتقة من سياسة الادارة الامريكية. ليس بوش ضد ايران ـ وانما الامم المتحدة ضد ايران. وليست رايس ضد سورية ـ وانما كوفي عنان. هذا شريطة أن لا يفقد المجلس صوابه ويتوجه فجأة ضد امريكا نفسها. من حسن حظها ـ من حسن الحظ أن اسرائيل تربح منه مثل امريكا نفسها تماما ـ أنها تستمتع بقوة الفيتو. كل ما تبقى للاعضاء المحبطين هو توجيه اللسعات للادارة الامريكية من خلال إبر صغيرة. في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل مثلا، ستُنتخب فنزويلا دولة أشد مهاجمي بوش سُما، هوغو تشافيز، لعضوية هذا المنتدى المحترم. من واجه عضوية سورية الهزلية لهذه المؤسسة، سيواجه الآن ازعاجا جديدا. ازعاجا مثيرا للعصبية، إلا أن ضرره الحقيقي قليل. لقد جرى حديث كثير حول اعتماد اسرائيل على امريكا، ولكن في أطراف ذلك يختفي ايضا اعتماد مجلس الأمن تحديدا على القضيتين الأكثر صعوبة على جدول اعمال هذا المجلس الآن: حل لاحق للازمة اللبنانية، وحل ابتدائي للازمة الايرانية. هذا أحد الاسباب أن اسرائيل وافقت ضمن التسوية في لبنان على التنازل عن إصرارها السابق على استخدام البند السابع. من الأفضل عدم تشجيع المجلس على التحرك ضمن قوانين تتيح لها فرض قراراتها بقوة النار. وإن أصاب هذا الأمر احتمالات نجاح القوة الدولية، فليست هذه بمصيبة كبيرة، ذلك لأن اسرائيل ستخسر قليلا ـ هي لم تتوقع أصلا قيام القوة الدولية بأمور كثيرة ـ وستكسب كيس اللكمات الذي يمكن اتهامه بالاخفاق. المشكلة هي أن اسرائيل ستطلب بالنسبة لايران نتيجة معاكسة: قرارا حازما قادرا على اخضاع نظام عنيف. ومن الصعب الحصول على نتيجتين متعاكستين من حيث المضمون ومن نفس المجلس.

شموئيل روزنر ـ واشنطن
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/8/21

رئيس الحكومة الاسرائيلية لم يطلع على الكثير من الامور من رئيس الاركان والقيادة العسكرية قبل المصادقة على العملية العسكرية ضد حزب الله

■ في جهاز اتخاذ قرارات جيد، يجب على رئيس الحكومة أن يحقق تحقيقا جيدا مع رئيس الاركان ومساعديه قبل المصادقة على عملية عسكرية. الاسئلة الرئيسة التي يجب أن يتلقى عنها رئيس الحكومة إجابات واضحة، ومعللة ومقنعة هي:

1ـ ما هي الخيارات الرئيسة التي يستطيع الجيش الاسرائيلي تنفيذها في غضون أزمان محددة؟

2ـ ما هي الأهداف الرئيسة لكل خيار؟ كيف تُرسم صور النهاية؟ ما هي قوس النتائج المتوقعة من الانجازات العسكرية والضرر بالعدو، والمعنى السياسي، ومصابو الجيش الاسرائيلي، ومصابو الجبهة الداخلية والكلفة الاقتصادية؟

3ـ ما هي الآثار المتوقعة في الأمد القصير والطويل في العلاقات مع الولايات المتحدة ودول رئيسة اخرى، والفلسطينيين، والدول العربية والعالم الاسلامي؟ ما هي الآثار التي تتصل بقدرة ردع اسرائيل، وبخطط سياسية من نوع الانطواء والتطورات في الشرق الاوسط عامة؟

4ـ بالقياس الى كل خيار، ما هي القوات التي يجب على الجيش الاسرائيلي استعمالها في أطوار العمل المختلفة؟

5ـ ما هو عدم اليقين الأساسي؟ ما الذي قد يختل؟ ما هي التنبؤات اذا قدرناها بنظر متشائم؟ ماذا عن تخوف «فقدان السيطرة» والتصعيد غير المراقب؟

6ـ على ماذا تعتمد الإجابات؟ هل التدريبات الابتدائية للقوات هي قاعدة صلبة للتنبؤات؟ الى أي مدى تستعد القوات ونظريات التشغيل لتنفيذ الخيارات؟ هل يعتمد الجيش الاسرائيلي على اسلحة ونظريات قتالية لم تُجرب بعد في الظروف التي تشابه الظروف المتوقعة؟

7ـ ما مدى الثقة في المعلومات الاستخبارية واستيعابها التي تعتمد عليها الاجابات؟ كيف توصلوا الى تنبؤات عن التأثير في العدو وردود فعله؟

8ـ هل تقبل قيادة الجيش كلها الاجابات؟ ما هي التحفظات؟

9ـ بعد جميع التقديرات، ما الذي يوصي به الجيش الاسرائيلي كأفضلية اولى وثانية، ولماذا؟

يجب أن يتم نقاش قادة الجيش بروح موضوعية، مع تفهم أن كل عملية عسكرية مليئة بعدم اليقين. ومع ذلك، اذا لم تكن الاجابات وافية، فعلى رئيس الحكومة قبل المصادقة على عملية جدية، أن يحقق مع رئيس الاركان وكأنه «شاهد معاد».

يجب عرض الاجابات للنقاش مع رؤوس وزارة الخارجية، والموساد، ومجلس الأمن القومي، ومستشارين سياسيين وأمنيين منتخبين ـ على نحو منفصل وبعد ذلك معا. يجب أن تكون جميع الاجابات والنقاشات موثقة، من اجل التمكين من تقويم دائم لتقدم العملية، واستخلاص الدروس وعند الحاجة استخلاص الاستنتاجات الشخصية. يمكن أن تتم العملية كلها بـ«اجراء قرار مُعجل»، في غضون يومين أو ثلاثة. ولهذا لا يوجد في «نقص الوقت» تعليل لتقصير الطريق الذي يُفسد القرارات.

بتقويم نوع الاشخاص العاملين، آمل أن القرارات في محاربة حزب الله تتخذ على هذا النحو. بمعرفتي ثقافة اتخاذ القرارات في دولة اسرائيل، أخاف جدا ألا تكون هذه هي صورة وزنهم للقرارات الحاسمة التي تصوغ المستقبل.

البروفيسور يحزقيل درور
استاذ في العلوم السياسية في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) 2006/8/21

اطار مؤتمر مدريد يستطيع اعادة الشرق الاوسط الى مسار سياسي سوي

■ وقف اطلاق النار بين اسرائيل وبين حزب الله مفيد لاستيضاح عميق للظروف التي سبقت الحرب، ولايجاز صورة الوضع السياسي، والتفكير في تخليص عملية السلام من ازمتها.

عندما نفحص الاخفاق، والتجاهل، والاهمال خلال السنين التي سبقت هذه الحرب، يجب التنبه الى الاخفاقات السياسية التي «أكملت» اخفاق جهاز حكم كامل، أخضع الماهية والمسؤولية لمداورات وسلطات دعائيين وصاغة رأي عام ذوي اهتمام. أفصح الاخفاق السياسي عن نفسه بعدم الوقوف عند تطبيق قرار مجلس الأمن 1505، مع انعدام الجهد الدولي لتعريف حزب الله كمنظمة ارهاب. لكن وزارة الخارجية ابتدأت بعملية كهذه، لكن المثابرة تخلت عنها. إن تعاظم حزب الله عولج بصوت واهن ضعيف.

لكن أكثر من كل شيء، تنتصب بكامل خطرها دهشة لماذا لم يُستجب لدعوات سورية ـ وفي ضمنها استعداد لعملية دراماتية من قبل الرئيس الأسد ـ أو استُجيبت بالنفي.

إن التفاوض مع سورية، لا يشتمل فقط على مكانة هضبة الجولان في المستقبل (وهنا توجد حلول مختلفة)، بل على امكانية دق إسفين بين سورية وايران وموالي حزب الله، وإبعاد قيادات الارهاب وغير ذلك. وهل الاختباء وراء «فيتو» امريكي على هذه العملية ـ هو الشرح الحقيقي أو الشرح كله؟ مع أفضل الاصدقاء توجد اختلافات في الرأي يمكن تسويتها أحيانا. العملية السياسية مشحونة بالحيرة والفحص الشديد الذي لا يقل عن ذلك، لأن العمليات السياسية، التي بُني مجد حكومات اسرائيل عليها، فقدت قوتها وبقاءها. وصلت عملية اوسلو جدليا الى أن تقضي على نفسها عندما أنبتت ـ بعملية ديمقراطية في الدولة الفلسطينية على الطريق ـ حكومة ترفض وتتنكر لجوهر عملية اوسلو نفسها. وبالاضافة الى ذلك غاب عن عملية الانفصال شيء مقابل شيء، وانتهت الى رشقات نارية على سدروت وعسقلان وعودة الجيش الاسرائيلي الى قطاع غزة.

وفي ضمن هذه الطائفة من الأخطاء يُطرح على بساط البحث الانطواء، الذي كله عودة الى الخطأ نفسه. بيد أنه يجب الوقوف هنا. تجدر بنا الآن العودة الى البحث عن قدرة بقاء العملية، الواحدة والوحيدة، التي أفضت الى عملية السلام وأخذت بالمنطقة الى انجازات حقيقية، مع أقل قدر من الزعزعات ـ عملية مدريد. هذه هي العملية الثقة، الصلبة، التدريجية، الشاملة القوية القدرة على البقاء، التي اختطفها ساسة قصيرو النظر، وشوشوها، وحرفوها عن مسارها. أثمرت عملية مدريد في مراحلها الاولى عن بوادر أولية لشرق اوسط جديد حقيقي، أخذ لمزيد الأسف يُنسى.

من الواجب على اسرائيل، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا وروسيا أن تدأب من جديد في أعقاب مؤتمر مدريد، للدفع بمبادئه قدماً تلك التي تتصل بمفاهيم جوهر السلام، والتربية من اجل التسامح، والمصالحة، والحوار بين شعب وشعب مع السعي الى مصالحة.

سيكون مؤتمر مدريد حلف الدول المعتدلة في الشرق الاوسط، الطامحة الى السلام، التي تحارب، سرا أو علنا، الاصولية الاسلامية المنتشرة، التي تهدد بالاخلال بنُظم العالم. سيُحرك مؤتمر مدريد عملية السلام من جديد ويُطبق مرة اخرى المخطط للتوصل الى شرق اوسط تسويات، مع إزالة التوترات، وتليين نقاط الاحتكاك. مؤتمر مدريد المجدد، إذا ما أُعد له اعدادا مناسبا، سيأخذ في الحسبان ما أُنجز، وسيُصلح ما شُوش، وسيحاول تمهيد الطريق الى السلام الاقليمي العام، مع مد اليد الى سورية. يجب العودة الى الدبلوماسية التقليدية، التي يصحبها التصميم والمثابرة. هكذا فقط يمكن التخلص من السير في نفس المكان في المياه الضحلة للوضع الذي نحن فيه.

ايتان بنتسور
المدير العام لوزارة الخارجية
(معاريف) 2006/8/21

تحفّظ فرنسا وغيرها عن الوفاء بوعدها بارسال قوات الى جنوب لبنان لتطبيق القرار 1701 قد يفضي الى مواجهة جديدة مع حزب الله

■ في نهاية الاسبوع الماضي أعلن قصر الإليزيه، عن أن فرنسا سترسل الى لبنان نحوا من 400 جندي من اجل حفظ السلام في جنوب الدولة. هذه قوة رمزية بحسب أي مقياس. حتى ذلك الاعلان، استمر ممثلون فرنسيون رسميون في الاصرار على أن دولتهم سترسل الى لبنان آلاف الجنود النوعيين، وهذا دليل تام على التزامها بالحفاظ على اتفاق وقف النار وتعزيز لبنان. قال الممثلون الفرنسيون لنظرائهم الاسرائيليين إن «فرنسا سعت الى اتفاق وقف اطلاق النار، لكنها بخلاف دول اخرى في العالم، مستعدة أيضا لارسال جنودها للدفاع عن حدود اسرائيل». هذا كما قد قيل آنفا لن يحدث.

تصعب خيبة الأمل بدولة، وزير خارجيتها عرّف ايران كـ «جهة تنشئ الاستقرار في المنطقة»، وأصر رئيس حكومتها على اجراء زيارة معاضدة أحادية للبنان، وكل ذلك في وقت الحرب بين اسرائيل وميليشيا لبنانية ـ ايرانية.

ومع كل ذلك، كان للفرنسيين زعم جيد حتى اعلان شيراك: قالوا، نحن جلبنا اتفاق وقف اطلاق النار. فقدت الولايات المتحدة قدرتها على الاتصال بالعالم العربي عامة، وبلبنان خاصة، أما نحن فكنا قادرين على استعمال الضغط المطلوب ليصبح هذا الاتفاق واقعا.

من هذه الجهة، الفرنسيون على حق: عندما تدفقت الصور من لبنان، بادرت فرنسا ونظيراتها في الاتحاد الاوروبي، كلها ما عدا بريطانيا وألمانيا، الى الضغط لوقف العمل العدواني، ووعدت الاسرائيليين بضمان دولي لأمنهم. خرج الفرنسيون في الحقيقة عن طورهم ـ في العملية الحثيثة من اجل لبنان في الامم المتحدة وبوعودهم أن يكونوا جزءا ذا خطر من القوة متعددة الجنسيات ايضا. المشكلة هي أنه يجب تنفيذ الوعود: تبرهن فرنسا في هذه الاثناء على أنها قوية في إبداء البرّ والوعظ في الأساس. يمكن فقط أن نتخيل ما الذي يعتقدونه في الحكومة اللبنانية في الاجراءات في باريس. كلما تحفظت فرنسا ودول الغرب أكثر فأكثر من إرسال قوات الى جنوب لبنان، ابتعد ايضا امكان بناء لبنان جديد، وديمقراطي ونقي من الميليشيات.

سيقول الفرنسيون ـ الامريكيون ايضا لا يرسلون جنودا الى لبنان، لكنهم يعلمون جيدا أن سبب ذلك ليس عدم الرغبة الامريكية، بل حقيقة أن الولايات المتحدة مكروهة في جنوب لبنان أكثر من اسرائيل. لا يستطيع جنودها الحفاظ على الأمن الاقليمي، سيكونون أكثر انشغالا بالحفاظ على أنفسهم.

انتهى النزاع في لبنان بأن قامت اسرائيل بشيء شديد الشذوذ بالقياس الى سياستها في العقود الأخيرة ـ لقد وافقت على الثقة بالعالم، وبقرارات مجلس الأمن، وبقوة أممية غامضة. قامت اسرائيل بما أقسم اربيل شارون مرة تلو اخرى على عدم فعله ـ لقد أسلمت أمن اسرائيل الى قوة اجنبية.

كان في التجربة اللبنانية وربما ما زال يوجد كثير من الأمل: وهو أمل أن يحل محل الرواية الأحادية، التي اشتملت على انسحابات أحادية، رواية اتفاقات دولية ومشاركة اوروبا والعالم. من ذا يعلم، قال الاسرائيليون لأنفسهم، ربما يستطيعون حقا جعل المنطقة تستقر، ربما لا تكون الامم المتحدة جسما واهنا.

لهذا، فان قرار مجلس الأمن 1701 امتحان مهم. انهارت رواية الحوار من اجل السلام في كامب ديفيد. وانهارت رواية الانسحابات الأحادية في أحداث صيف 2006 نشأت رواية جديدة ـ مفاوضة العالم، أو ربما تدويل النزاع. اذا فشل هذا التصور في لبنان، فسنخطو كما في 2000 و2006، الى مواجهة كثيفة اخرى. اذا ما حدث هذا، فسيشكو العالم مرة اخرى اسرائيل وستعرف في المرة الآتية ألا تُصغي.

نداف إيل
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/8/21